

## بيان تضامني مع اضراب الملاكات الطبية مؤتمر الحرية والتغيير

تضامنه غير المشروط مع الملاكات الصحية و يدعوا كافة النقابات  
و الاتحادات و الحركات التحررية لإعلان تضامنهم و دعمهم لإضراب  
الملاكات الصحية .

٢٦ آذار ٢٠٢٥

التمريض الى المجموعة الطبية ، تخصيص قطع اراضي للمرضيين ، فتح  
البورد العراقي و العربي للتمريض ، صرف البدل النقدي للإعاشة ،  
وتعيين خريجي دفعة عام ٢٠٢٤ .  
ان مؤتمر الحرية و التغيير في الوقت الذي يشد على إيادي الملاكات  
الصحية لتحركها بشكل منظم من اجل مطالبها الحقبة يعلن

اعلنت نقابة التمريض في يوم ٢٥ اذار ٢٠٢٥ دخولها اضراب من اجل  
تحسين وضع العاملين ها المعاشي و يشمل هذا الاضراب كل فروع  
النقابة في العراق عدای ردهات العناية المركزة و الطوارئ لدواعي  
انسانية و ترفع جملة من المطالب و أبرزها : زيادة مخصصات  
الخطورة ، رفع التسكين ، الشمول بمخصصات الخدمة البحثية ، ضم

## أوضاع الجمهورية الإسلامية في إيران وتداعياتها على العراق

سمير عادل

المنطقة. لكن اليوم، بعد السابع من أكتوبر، لم يتبق لها سوى  
الحوثيين في اليمن، الذين يمكن اعتبارهم "الساموراي الأخير"،  
وهم يتعرضون لضربات أمريكية متواصلة منذ أكثر من أسبوع،  
مع تصفية العديد من قادتهم، بينما يلتزم المرشد الأعلى في إيران  
الصمت، وكذلك القوى العراقية المناهضة للتطبيع والصهيونية،  
التي هرب معظم قادتها إلى روسيا وإيران أو تواروا عن الأنظار،  
ينتظرون دون جدوى عبور العاصفة من فوق رؤوسهم. ولم يعود  
يحصون الضربات على اخوتهم في اليمن كما كانوا يحصونها على  
سورية وغزة ولبنان.

ارتفاع النهيق الطائفي في العراق مرتبط بالتحويلات الجارية في  
المنطقة. صحيح هناك عملية تجري على قدم وساق لفك ارتباط  
العراق بالنفوذ الإيراني، سواء عبر مشروع مؤتمر التنمية التركي-  
الإماراتي-القطري في العراق بقيمة ١٧ مليار دولار، وتوقيع العراق  
على تطوير حقول نفط كركوك مع شركات بريطانية أبرزها بريتش  
بتريوم المعروف بال «BP» بقيمة ٢٥ مليار دولار، فضلا عن  
مشاريع أمريكية جديدة في قطاع الطاقة وغيرها، وبالتوازي مع  
فرض عقوبات على بنوك عراقية لها علاقة بتهرب الأموال لدعم  
النظام الإيراني، والكف عن استيراد الغاز من إيران، بيد ان هذا  
المشهد الاقتصادي الذي يعطي صورة وردية، مغايرة تماما اذا قلنا  
عليها متناقضة مع المشهد السياسي، الذي تلعب مكانة الجمهورية  
الإسلامية دورا محوريا فيه.

إن ما آلت إليه أوضاع المشروع القومي الإيراني في المنطقة الذي  
حمل عنوان «محور المقاومة والممانعة» يتراجع الى الداخل الإيراني،  
وتجد تداعياته على المشهد السياسي في العراق. فالصراع بين الأجنحة

آخر يستهدف تفتيت سوريا، إما عبر تحويلها إلى إقطاعيات أو  
فيدراليات، أو من خلال إشعال حرب أهلية ذات طابع طائفي  
وقومي، في ظل فشل نظام «أحمد الشرع» حاليا والجولاني سابقا من  
طرح برنامج سياسي لتأسيس دولة غير قومية وغير دينية في سوريا،  
والمضي بتنفيذ مشروعه الإسلامي المتنكر بالقناع القومي العروبي  
للتموه به بأنه يمكك العصا من الوسط وتأمين جميع اطرافه، عربته  
تركيا الاخوان المسلمين بقيادة اردوغان من طرف، والمحيط العربي  
الذي يحاول حلها ماليا لدعم اقتصاده الحر الى جانب الدول  
الغربية من طرف آخر . وفي كل الأحوال، يبدو أن هبوب رياح  
الفوضى في المنطقة بات مسألة وقت لا أكثر. فالمشاريع الإسرائيلية  
والأمريكية لا تبالي بحدوث أي اضطراب أو فوضى قد تهز المنطقة،  
كما يظهر من إطلاق يد إسرائيل في فلسطين، حيث نشهد تصعيداً  
في عمليات القتل اليومي وخطط خنق سكان غزة بهدف تهجيرهم  
والاستيلاء على أراضيهم. وهذا ينسجم مع العقيدة الأمريكية التي  
عبر عنها الرئيس السابق دونالد ترامب بمصطلح «السلام بالقوة»،  
وهو النهج الذي يُراد فرضه، بغض النظر عن التداعيات المحتملة  
من فوضى وصراعات. فمشروع السلام بالقوة يعني تأمين المصالح  
القومية الأمريكية في الشرق الأوسط بعد تحييد روسيا بحراسة  
شرطي المنطقة الجديد وهو إسرائيل، والتفرغ أي الطبقة الحاكمة  
في امريكا لمشروعها في احتواء الصين.

إذا كان حزب الله في لبنان هو الذراع العسكرية الضاربة للنظام  
الإيراني، فإن العراق يشكّل «دُرّة التاج» الاقتصادي للنظام في طهران.  
وبين التمويل المالي العراقي، والذراع العسكري اللبناني، والتأمين  
اللوجستي والجيوستراتيجي السوري، كانت إيران تسرح وتمرح في

النظام السياسي في إيران بين خيارين،  
أحلاهما مرّ. وإيا كان الخيارين، فإن  
عاصفة تداعياتها على المشهد السياسي في  
العراق ستكون عاتية.



يلعب عاملان أساسيان دوراً محورياً في  
المشهد السياسي في إيران. يتمثل الأول في

تصاعد السخط الجماهيري العام ضد القمع والاستبداد والفقير،  
والذي يتجلى في عشرات الإضرابات العمالية والاحتجاجات الطلابية  
و النسوية. أما العامل الثاني، فهو المشروع الإسرائيلي المعروف  
ب«الشرق الأوسط الجديد»، والذي يتقدم دون موارد أو رادع،  
مستهدفاً إعادة تشكيل التوازنات السياسية في المنطقة، بدعم مباشر  
من الإدارة الأمريكية.

وهذا يقودنا الى العديد من الاحتمالات المطروحة في المشهد  
السياسي الإيراني، منها الإطاحة الثورية بنظام الجمهورية الإسلامية.  
وموازاتها، في ظل تصاعد التصريحات والدراسات في المراكز البحثية  
الإسرائيلية والأمريكية، التي تعتبر أن الظروف مهيأة لإسقاط النظام  
الإسلامي في إيران بعد سحق حزب الله في لبنان وسقوط نظام  
بشار الأسد. ولا بد الإشارة هي ان الرؤية الإسرائيلية تقاطع مع  
الرؤية الأمريكية في هذا المسعى، ومع هذا يتبلور داخل الطبقة  
الحاكمة في الولايات المتحدة، لا سيما في الدوائر البحثية، تيار اخر  
يرى أن الخيار الأكثر نجاعة لضمان عدم امتلاك إيران للسلاح  
النووي وتأمين المصالح القومية الأمريكية في الشرق الأوسط، تحت  
المظلة الإسرائيلية، هو إسقاط النظام الإسلامي في طهران.

بالتوازي مع ذلك، تسير إسرائيل بخطى متسارعة نحو مخطط

## المؤتمر الأول للجبهة العمالية الموحدة للدفاع عن الشعب الفلسطيني يختتم أعماله بنجاح

٢. أوضاع العمال والشعب الفلسطيني في ظل الحرب  
والاحتلال

٣. الخطوات العملية لتعزيز التضامن الدولي مع  
الشعب الفلسطيني

الفقرة الأولى: الطبقة العاملة والقضية الفلسطينية  
افتتحت أعمال المؤتمر بكلمة ألقاها الرفيق سمير عادل،  
الأمين العام للجبهة العمالية، استعرض فيها استراتيجية  
الجبهة في بناء صف عمالي مستقل عن الحكومات  
للدفاع عن الشعب الفلسطيني وإنهاء الظلم القومي  
وإقامة دولته المستقلة، وأكد أن الطبقة العاملة تملك  
القدرة على الضغط على الحكومات الغربية لإيقاف



تحت عنوان «الطبقة العاملة والقضية الفلسطينية»،  
وبشعار «لا للتهجير.. نعم لدولة فلسطينية»، عقدت  
الجبهة العمالية الموحدة للدفاع عن الشعب الفلسطيني  
مؤتمرها الأول في ٢٢ مارس ٢٠٢٥ عبر منصة  
زووم، بحضور ممثلي عشرات الاتحادات والمنظمات  
العمالية، إلى جانب عدد من التحالفات والأحزاب  
اليسارية والاشتراكية من مختلف البلدان في الشرق  
الأوسط وأوروبا وجنوب شرق آسيا وأستراليا  
والولايات المتحدة الأمريكية.

تناول جدول أعمال المؤتمر المحاور التالية:

١. مكانة الطبقة العاملة والقضية الفلسطينية

## الشرق الأوسط، مسألة الكرد ورسالة أوجلان

ربوار أحمد

## الشرق الأوسط، مسألة الكرد ورسالة أوجلان

ريوار أحمد



يعتبر الشرق الأوسط ساحة ساخنة للتنافس بين القوى العالمية العظمى وأقطاب الشرق والغرب، بالإضافة إلى القوى الإقليمية الفاعلة في المنطقة، وذلك في سبيل إعادة ترتيب وتقسيم مناطق النفوذ وتعزيز مواقعها. كانت روسيا وإيران تتمتعان بموقف أقوى مما هما عليه الآن، قبل سقوط نظام بشار الأسد. كان نظام الأسد جزءاً من تاريخ طويل من نفوذ القطب الشرقي، وإحدى الركائز المهمة للجمهورية الإسلامية، حتى يوم سقوطه، حيث لعب دوراً مهماً في تعزيز مسار هذا القطب في المنطقة. لقد لعب بشكل خاص دور كبير لصالح إيران في مواجهة القوى الإقليمية مثل تركيا وإسرائيل والسعودية في المعادلة السياسية للمنطقة. لقد قلب سقوط نظام الأسد هذه المعادلة رأساً على عقب. تعرض كل من القطب الروسي والجمهورية الإسلامية لضربة قوية بسقوط الأسد. كان لهذا النظام أهمية سياسية واقتصادية كبيرة، خاصةً بالنسبة لإيران ومصالحها

لقد حدث سقوط نظام الأسد تحولاً كبيراً في المنطقة، وجلب وضعاً جديداً تماماً إلى الساحة. في قلب هذا الوضع، انخرطت جميع القوى العالمية والإقليمية الفاعلة في إعادة ترتيب النظام والاستقرار السياسي لتحقيق مكاسب لحركة رأس المال، والحصول على حصتهم. إذا كانت إيران وروسيا الخاسرين في هذا التحول، فإن الجانب الرابع كان في المقام الأول تركيا، ثم القطب الغربي والولايات المتحدة. كما أتاح سقوط الأسد فرصة لإسرائيل لتعزيز خطتها في إطار مشروعها لشرق أوسط جديد. لهذا الغرض، بادرت بسرعة، حيث احتلت بعض المناطق في سوريا، وألحقت أضراراً جسيمة بالقدرة الاقتصادية والعسكرية لسوريا.

حصلت تركيا، نظراً لدورها الرئيسي في إسقاط النظام السوري وتفتيته ودعم بقايا داعش وجبهة النصرة التي أعادت تنظيم نفسها تحت اسم «جيش تحرير الشام»، على حصة أكبر مقارنة بجميع الدول الأخرى في هذا الوضع الجديد، إلى الحد الذي أصبحت فيه تحلم، بغض النظر عما إذا كان ذلك ممكناً أم لا، بإحياء الإمبراطورية العثمانية. هذه المسألة لها أهمية سياسية واقتصادية كبيرة لتركيا، خاصةً أن النظام التركي يعاني داخلياً من أزمات اقتصادية وسياسية حادة، ويريد من خلال الحصول على موقع قوي في المنطقة أن يتغلب على أزماته، أو على الأقل أن يقلل منها. وقد عادت الولايات المتحدة والغرب، الطريق، من خلال إخراج جيش تحرير الشام من قائمة الإرهاب - والذي هو في الحقيقة نموذج داعش المقبول عند الغرب - لربط سوريا الجديدة ونظام أحمد شرع بكتلة الغرب. ومع ذلك، لم يتم بعد إتمام هذا الربط، ويجب أن نرى إلى

أين ستصل الأحداث والصراعات. لا تزال الجمهورية الإسلامية وروسيا متشبثتين بسوريا، ولم ينسحبا تماماً من الساحة السياسية والعسكرية السورية. إنهم يحاولون، من خلال الاستفادة من بقايا نظام الأسد والتيارات الإسلامية الأخرى والقوى الكردية، وحتى التفاوض مع نظام أحمد شرع، إيجاد موطئ قدم لهم مرة أخرى.

في خضم هذا الوضع الجديد في المنطقة، برزت المسألة الكردية مرة أخرى. تريد القوى الإقليمية والعالمية استخدام المسألة الكردية والقوى القومية الكردية كورقة ضغط وادوات في الصراع للحصول على حصة أكبر في النظام السياسي الجديد للمنطقة. من الواضح أنه لا يوجد مكان لأي حل عادل لهذه القضية لدى أي من هذه الدول. بالتأكيد، ليس هدفهم حل مسألة الكرد، وهذه القضية لا يمكن حلها بهذه المشاريع والطروحات. لقد أصبحت هذه القضية معقدة وصعبة لدرجة أنه في غياب حل اشتراكي، فإن الحل التقدمي والعادل في تلك البلدان هو أن يُمنح الشعب الكردي الحرية في تقرير المصير، سواء بالانفصال وتأسيس دولة مستقلة أو البقاء ضمن الدول المركزية.

أصبح حزب البرزاني في هذا البروز الجديد لمسألة الكرد، نظراً لمكانته ودوره في القضية الكردية، وكذلك لأنه تحول عملياً إلى أداة بيد الدولة التركية كقوة فاعلة رئيسية في المنطقة، بالإضافة إلى «قسد» كقوة لها وزن ودور في سوريا، التي أصبحت مركز الصراعات، محل اهتمام أكبر من قبل دول المنطقة مقارنة بالقوى الكردية الأخرى. قبلت تركيا، التي تعتبر قسد بمثابة الفرع السوري لحزب العمال الكردستاني، وتنتظر إليها كعقبة أمام خطتها في سوريا، وقد هاجمتها دائماً وحاولت القضاء عليها، بالتفاوض مع قسد، - حتى لو كان مؤقتاً وتكتيكياً - وبالتالي احتوائها لأنها تدرك أنه في الظروف الحالية، القضاء عليها ليس سهلاً. لقد حاولت من ناحية أخرى، الاستفادة من أوجلان، القائد الكاريزماتي لكل التقليد السياسي للحزب العمال الكردستاني وفروعه، تحت اسم «عملية السلام»، لتخفيف ضغط قضية الكرد وحزب العمال الكردستاني على أزماتها، وأن تطلق يديها أكثر في تحقيق حلم تعزيز موقعها الإقليمي وبناء تركيا أكبر في جغرافيا تركيا.

أما الجمهورية الإسلامية، مثلما حاولت بدورها استغلال قضية فلسطين بشكل استراتيجي ضد خصومها وتعزيز موقعها الإقليمي، تريد استخدام قضية الكرد والقوى القومية الكردية لنفس الغرض. اقامت الجمهورية الإسلامية، في هذه الايام، حفلاً في جامعة مدينة سنندج بدأ بالنشيد القومي الكردي «اي رقيب». لقد ذهبت محاولات هذا النظام للاستفادة من ظهور قضية الكرد إلى حد أنه يتنافس مع القوى الكردية على النشيد الوطني الكردي الشهير والمقدس للقومية الكردية. وتحاول في

هذا الإطار، جذب انتباه قسد لها، وأظهرت استعدادها لمساعدة هذا الحليف للولايات المتحدة «الشیطان الأكبر» من أجل فتح موطئ قدم في الساحة السياسية الجديدة في سوريا. تبرز وتكتسب رسالة أوجلان حول نزع السلاح وحل حزب العمال الكردستاني في ظل مثل هذه الظروف معني. بعض الذين يعتبرون حزب العمال الكردستاني ممثلاً لحقوق الشعب الكردي، يرون رسالة أوجلان خيانة واستسلاماً لنظام أردوغان. لم يكن حزب العمال الكردستاني ولن يكون ممثلاً لحقوق السياسة والمدنية للشعب الكردي حتى يخونها، بل مثل أي حركة قومية كردية أخرى، استخدم قضية الكرد والظلم القومي كوسيلة للمشاركة في السلطة، وفي هذا الاتجاه حمل السلاح. لكن وصل كفاحه المسلح منذ فترة طويلة إلى طريق مسدود. في الوقت الذي رفع فيه راية الكفاح المسلح، كان لحصار المدن من قبل الكفاح المسلح الذي ينطلق من الريف، ليس فقط في تركيا وأجزاء أخرى من كردستان، بل في العديد من أنحاء العالم، معني ومكانة. لكن منذ أن بدأ حزب العمال الكردستاني الكفاح المسلح، تغيرت الظروف بشكل كبير. كان حزب العمال الكردستاني في السابق، في إطار الصراع بين الشرق والغرب، يقف في جبهة الشرق وروسيا ضد تركيا المنتهية إلى الغرب وحلف الناتو، لكنه الآن، كما اعترف أوجلان نفسه، وقع في عاصفة ديمقراطية الغرب. من الناحية الأيديولوجية والسياسية يجعل الحديث عن المجتمع الديمقراطي المبرر الفكري لهذه الانتقالة في التخندق.

بالإضافة إلى ذلك، هناك عاملان آخران أثرا في إبطال دور حرب العصابات: الأول هو تطور التمدن والنمو الهائل للمدن، ونضج النضال السياسي والجماهيري في المدن، وتراجع وضعف الحياة الريفية، وبالتالي إضعاف مكانة ذلك الكفاح المسلح الذي كان يعتمد على الريف. الثاني هو التطور الهائل للتكنولوجيا الحربية الذي لم يترك مجالاً للكفاح المسلح. لم يصل الكفاح المسلح لحزب العمال الكردستاني إلى طريق مسدود فقط، بل أصبح نقطة ضعف للقومية الكردية في مواجهة الدولة التركية. يعرض نفسه في ذلك الكفاح، الى القتل أكثر مما يلحق ضرراً فعلاً بالعدو. من ناحية أخرى، بسبب هذا الكفاح المسلح، أصبح النضال السياسي والجماهيري في المدن بلا جدوى.

أوجلان وحزب العمال الكردستاني مستعدان منذ فترة طويلة لنزع السلاح والتخلي عن الكفاح المسلح بشرط أن يُسمح لهما بالعمل كحزب سياسي، ولكن الدولة التركية لم تقبل بذلك. لم يتمكن كفاحهم المسلح حتى من إقناع الدولة التركية بقبول استسلام حزب العمال الكردستاني والعودة إلى المدن والنضال السياسي. الآن بعد لم يعد لهم الامل بأن تعفو تركيا عنهم بشكل جماعي، وفي حين أن الحركة التقدمية في خط او تقليد

## المؤتمر الأول للجبهة العمالية الموحدة للدفاع عن الشعب الفلسطيني...

اختتم الرفيق سمير عادل أعمال المؤتمر بكلمة أكد فيها أن القضية الفلسطينية أصبحت اليوم قضية إنسانية عابرة للحدود القومية والدين والعرق، مشدداً على ضرورة اتخاذ خطوات ملموسة لوقف الجرائم الإسرائيلية، كما أشاد بإضراب عمال الموانئ السويديين (SDU) واعتبره خطوة مهمة، داعياً الجبهة العمالية إلى التعبير عن تضامنها مع رئيس النقابة إريك هيلغيسون، الذي تم فصله من العمل بسبب قيادته للإضراب ضد شحن الأسلحة لإسرائيل.

وفي ختام المؤتمر، وجه الشكر لكل من ساهم في إنجاح أعماله، مؤكداً أن التضامن العمالي الدولي هو السبيل لإحداث تغيير حقيقي في ميزان القوى لصالح الشعب الفلسطيني.

جرى التصويت على مشروع قرار دعم وإسناد القضية الفلسطينية العادلة، مع الأخذ بالتعديلات المقترحة التي قدمت في المؤتمر من قبل الأمانة العامة للجبهة العمالية.

الفقرة الثالثة: الخطوات العملية لتعزيز التضامن الدولي

افتتحت الفقرة الرفيقة الدكتورة كريمة الحفناوي، التي استهلّت كلمتها بالإشارة إلى اليوم العالمي للمرأة، سلطة الضوء على نضال المرأة الفلسطينية وصمودها في وجه الاحتلال، كما استعرضت الخطوات العريضة لتعزيز التضامن مع الشعب الفلسطيني، والتي تضمنت: تنظيم ندوات توعوية حول القضية الفلسطينية، إحياء يوم الأرض وعيد العمال العالمي، إطلاق فعاليات ومبادرات لدعم النضال الفلسطيني، وبعد المناقشات، تم التصويت على مشروع القرار المتعلق بخطوات التضامن الدولي، مع الأخذ بالمقترحات التي قدمت في المؤتمر من قبل الأمانة العامة للجبهة العمالية.

لاتحاد النقابات العالمي (WFTU)، جلسات النقاش، حيث استعرض موقف الاتحاد الرفض للجرائم الإسرائيلية وسعيه لتعزيز التضامن العمالي مع فلسطين، كما قدمت مداخلات من قادة الاتحادات العمالية وممثلي الأحزاب والمنظمات، أعقبها التصويت على قرارات:

1. تعريف الجبهة العمالية الموحدة عالمياً.
2. إطلاق حملة لجمع التبرعات لبناء مستوصف في قطاع غزة.

الفقرة الثانية: أوضاع العمال والشعب الفلسطيني في ظل الحرب والاحتلال

افتتحت الفقرة الرفيق محمد علوش، أمين سر الجبهة العمالية الموحدة، بكلمة تناول فيها جرائم الاحتلال الإسرائيلي ضد الشعب الفلسطيني، وسياساته التعسفية تجاه العمال الفلسطينيين، مشيراً إلى تفشي البطالة بين صفوفهم جراء سياسات الاحتلال ومنع العمال في العمل في الخط الأخضر، وبعد سلسلة من المداخلات والنقاشات،

دعمها لإسرائيل، مشيراً إلى تجربة عمال الموانئ في السويد (SDU) الذين رفضوا تحميل الأسلحة للسفن المتجهة إلى إسرائيل، وأهمية اتخاذ خطوات مماثلة مثل وقف إنتاج النفط للأسواق العالمية.

كما ألقى الرفيق كريستيان ماهيو، رئيس نقابة التضامن الفرنسية العمالية، كلمة عبّر فيها عن تضامن اتحاده مع نضال الشعب الفلسطيني وإدانته لجرائم إسرائيل في غزة، وتلا ذلك قراءة رسالة من الرفيق فين غيني، رئيس مجلس نقابات عمال دبلن في أيرلندا، أكد فيها أن القضية الفلسطينية تحتل أولوية في نقاشات اتحاده، مشيراً إلى الفعاليات التضامنية التي نظمها في أيرلندا، كما قرئت رسالة من مجموعة العمال الشيوعيين في إيران، أشادوا فيها بتأسيس الجبهة العمالية واعتبروها خطوة مهمة في تعزيز التضامن العمالي مع فلسطين.

وفي ختام الفقرة الأولى، افتتح الرفيق الدكتور عدنان عزوز، المدير الإقليمي

## أوضاع الجمهورية الإسلامية في إيران ...

سمير عادل

وجود الاشتباه الإقليمي والدولي لاعادة سيناريو ٢٠٠٦ او سيناريو داعش ٢٠١٤ للتغيرات التي حصلت في المنطقة ولوجود مصالح شركات ومشاريع مرتبط بالدول الفاعلة في العراق كما اشرنا اليه في بداية المقال. الا ان ما يجب أن يأخذ بالحسبان ان فيروس الطائفية من الممكن انتشار عدوها حالما تجد البيئة الخصبة لها مثل بقية الفيروسات الأخرى، ويجب الاستعداد لمكافحتها. وهذه الاستعدادات تتمثل بعدد من الخطوات العملية المطلوبة، وتكمن في فضح الخطاب الطائفي دون أي تردد ومساومة، والسعي إلى إرساء نظام علماني، لا ديني ولا قومي، في العراق لنزع فتيل أي صراع طائفي وقومي في المستقبل وانهاء الفصول الدرامية لهذه الجماعات الطائفية التي اكتوت بها الجماهير بنيرانها بفضل الغزو ومشروع الاحتلال. وفي الوقت نفسه، يجب عدم التوهم بالمشاريع الإسرائيلية وأهدافها في المنطقة والانجرار خلفها التي لم ولن تكن اقل جهنمية من المشاريع «محور المقاومة والممانعة» والإخوان المسلمين التركي في المنطقة. وفي الوقت ذاته السعي والعمل للتقوية الحركات الاحتجاجية المطالبة والمدنية والحقوقية التي من شأنها تقلب الصراع بشكل مباشر وجها لوجه مع هذه الأحزاب التي تحاول طمس ماهية فسادها وجرائمهم والباسها لباسا طائفا من اجل ادامة سلطتها. إن المهمة تقوم في تفجير الطاقات الكامنة داخل الطبقة العاملة في قيادة التحرر ورفع راية المساواة التي هي الوحيدة، وبعكس النخب المثقفة المنتمية الى البرجوازية الصغيرة او الى الطبقة البرجوازية، ليس لها اية مصالح مع الطائفية والقومية والدينية والعرقية والعنصرية بكل اشكالها، بل ان قوتها لتحقيق مطالبها تكمن فقط عبر تجاوزها لهذه النزعات المريضة.

من أجل حماية امتيازاتهم ونفوذهم السياسي. على العموم، الجميع يتباكي على مصالح «الشيعة» كما يعبرون عنها مصير الشيعة، والمقصود هنا هو سلطة الإسلام السياسي الشيعي، والامتيازات التي يتمتع بها هذا الجناح من البرجوازية، والثروات التي جمعها من السرقة والنهب. في المقابل، فإن الغالبية العظمى ممن يُصنّفون على أنهم «شيعة» يشكلون الجزء الأكبر من الطبقة العاملة في العراق وإيران، وهي الطبقة التي تعاني من الفقر والتجويع والعوز، وساعات العمل الطويلة، والقوانين التي تمنعهم من الإضراب والتظاهر، فضلاً عن الأجور المتدنية والبطالة المتفشية.

وفي العراق، وبعد أكثر من عقدين من حكم «الشيعة»، لم تجن هذه الطبقة سوى نقص الخدمات وتفشي البطالة، ومن يخرج للاحتجاج يواجه قوانين جاهزة لقمعه ومحاكمته، مثل قانون نشر «الفيديوهات الهابطة»، وقانون «المثلية»، وقانون العمل، وقانون مكافحة الإرهاب (المادة ٤ إرهاب)، إضافة إلى مجموعة من القوانين التي تُعدّ لسلب حق التظاهر والإضراب، مثل قانون الحريات النقابية.

وقد برهنت تجربة انتفاضة تشرين/أكتوبر ٢٠١٩ على مدى سخط الجماهير المصنّفة على أنها «شيعة» ضد حكم الإسلاميين الشيعة، وهو المصير الذي يتباكي عليه المالكي والشابندر والخزعلي والعامري والفياض وغيرهم.

صحيح أن الوضع السياسي اليوم في العراق ليس كما كان في ظل الاحتلال وتحديداً بعد تفجير مرقد علي العسكري والهادي في شباط ٢٠٠٦ الذي أشعل حرب طائفية ضروس، ومن الاحتمالات البعيدة لنشوب حرب أهلية جديدة في العراق بسبب عدم

السياسية داخل الإطار التنسيقي الحاكم والممثل بحكومة السوداني يتصاعد، بين جناح يحاول المسك بقبعته حتى تمر العاصفة، وجناح آخر ضيع بوصلته ولا يعرف أين يتجه، وجناح آخر يدرك بسقوط الجمهورية الإسلامية أو الانكفاء الى الداخل الإيراني يعني إسدال الستار على شهر عسل لطالت أيامه. أي ان جميع اجنحة الاطار التنسيقي المتورطة مع اخوتهم من «السنة» و«الکرد» في العملية السياسية دون استثناء في النهب المطلق لجماهير العراق تدرك ليس أمام النظام الإسلامي في ايران أما الإذعان للشروط الامريكية-الإسرائيلية بنزع سلاحها النووي وصواريخها الباليستية واذرعها في المنطقة، وهذا يعني تفكك الجمهورية الإسلامية «انظر مقال- المأزق الأيديولوجي والسياسي لمحور المقاومة- او ان يكون مصيرها على سبيل المثال وليس الحصر مثل مصير نظام صدام حسين والقذافي عبر الحرب، وفي كلتا الحالتين، فإن التحالف الإسلامي السياسي الشيعي في العراق في وضع لا يحسد اليه. ومع أفول المشروع القومي الإيراني الملتحف بالسردية التاريخية الشيعية التي تعتبر جزء من أيديولوجيتها، بدأت القوى الموالية ل طهران بالبحث عن الحطب حتى وإن كانت من بقايا الحطب المتروكة من الحرب الطائفية في العراق او في سوريا، لتسخين المستنقع الطائفي. وما أطلقه من تصريح ناري من قبل محمود المشهداني رئيس البرلمان العراقي الجديد قبل اكثر من اسبوع، «إذا قطع الشيعة النفط عن السنة، فإن السنة سيقطعون مياه دجلة والفرات عن الشيعة»، لم يكن ليتفوه به، لو كانت الجمهورية الإسلامية متعاوية وقوية، وهو مؤثر على استعدادات من جميع الأطراف الشيعية والسنية للمرحلة المقبلة، للغوص في المستنقع الطائفي حتى وان كان يجر المجتمع اليه ويتم اغراقه

## الشرق الأوسط، مسألة الكرد ...

ريوار احمد

اي ارضية، ولم تطالب هذه القوة بذلك قط، حتى أنها مثل القوميين الكرد في العراق لم تطالب بالفيدرالية. لذلك، فيما يتعلق بهدفها، لا يوجد أي خيانة.

لا يمكن الحكم على هذا الاتفاق بان «السلام أفضل من الحرب». هذا حكم ليس صحيحاً دائماً، على سبيل المثال كانت حرب «قسد» مع داعش افضل من استعداد البرزاني للتفاوض والسلام مع داعش.

هذا لا يعني أنه يجب ان يفرض على قسد، حتى من وجهة نظر أولئك الذين ينظرون إليها كقوة يسارية، أن لا تستجيب لرسالة الولايات المتحدة الإمبريالية، وان تواجه إسرائيل والجمهورية الإسلامية، وفي نفس الوقت تحارب تركيا والنظام السوري الجديد! من الواضح أنه حتى لو أرادت قسد ذلك، لا يمكنها القيام به، لذلك، من الناحية المنطقية، قسد مضطرة إلى التعامل مع الوضع وتلك الدول بطريقة تحافظ على نفسها وسلطتها. لكن بغض النظر عن الطبيعة البرجوازية والقومية لقسد، المهم هو باي ثمن تقوم بذلك؟ إذا كنت مواطناً من شمال شرق سوريا، فليس مشاركة قسد في السلطة السياسية هو المهم، بل ما يهمني هو الثمن الذي تدفعه هذه القوة للتفاوض مع النظام السوري الجديد؟ فإذا قامت على سبيل المثال، مثل أحزاب البارزاني والطالباني، ببيع حقوق المرأة في مزاد علني، فبالأكيد هي مدانة بشدة. وإذا قامت بقدر ثقلها بجعل الحقوق المدنية للناس بشكل عام والنساء بشكل خاص شرطاً للتفاوض مع النظام الجديد في دمشق، فبغض النظر عن الطبيعة البرجوازية والقومية لهذه القوة، يمكن أن يكون هذا العمل بحد ذاته إيجابياً.

يستحق موقف قسد برفض الدستور القومي والإسلامي الجديد لسوريا، بغض النظر عن الطبيعة الطبقة لهذه القوة، الدعم. تستحق أي قوة تقف ضد ذلك الدستور الرجعي، سواء كانت برجوازية أو عمالية الدعم. تضطر أي سلطة كانت في مكان قسد من اجل تحقيق برنامجها في توفير الأمن للمواطنين والتعايش بين الناس من مختلف القوميات والأديان والمذاهب والدفاع عن حقوق المرأة والحقوق المدنية للناس، أن تتعامل مع الدولة المركزية والدول المجاورة بطريقة تمكنها من الحفاظ على نفسها، أنه من الواضح أنها لا تستطيع محاربة كل هؤلاء. لكن السؤال هو: ما هو الثمن ومقابل ماذا تقدم هذه التنازلات وإلى أي مدى تذهب؟ يجب أن نرى ونعرف ماذا تفعل قسد؟

التي تحكمها. كانت الحرب ضد داعش، كنقطة قوتهم، بالضرورة انعكاساً لا محالة لموقف هذه القوة تجاه المبادئ والقوانين الإسلامية الرجعية. ان عدم إبراز الهوية القومية بل حتى في صفوفهم وفي هيكل سلطتهم، أفسحوا مجالاً لغير الكرد مثل العرب والأرمن وأتباع الديانات والمذاهب المختلفة. يرجع هذا جزئياً إلى أن تلك المناطق ليست مثل السليمانية وسندج وديار بكر التي تقريباً جميع سكانها من الكرد. هناك العديد من العرب والأرمن والمسلمين والمسيحيين يعيشون هناك. لذلك، فهي مضطرة لعدم فرض الهوية القومية لكسب تأييد سكان المنطقة. مثلما رأينا أنه عندما كانت منطقة حميرين تحت سيطرة البيشمركة، في مدينة مثل كركوك، كان المحافظ والشرطة والأمن والقوات المسلحة من الكرد والبيشمركة، لكن جلال الطالباني اضطر إلى المبادرة بتقسيم جميع المناصب السياسية والإدارية في المدينة بالتساوي بين الكرد والتركمان والعرب بنسبة ٣٣٪ لكل منهم. في حين أنه لم يكن هناك شك في قوميته وحتى في التطرف القومي لحزبه، إلا أن الأمر الواقع فرض ذلك. حتى حكومة إقليم كردستان، اشركت وإن كان شكلياً، غير الكرد تحت اسم «الأقليات». بالإضافة إلى ذلك، تخلى اوجلان في نهجه وبيانه الجديد الذي يتحدث عن المجتمع الديمقراطي وأخوة الشعوب، عن الدولة القومية والفيدرالية وتلك المقاربات، وبات الهدف السياسي الوحيد لهم الآن المشاركة في السلطة المركزية حتى بدون حكم ذاتي.

تحتل (قسد) اليوم موقع حساس للغاية في سوريا والمنطقة، فهي من جهة تحت ضغط كبير ومن جهة اخرى العديد من الدول تتطلع إليها لاستغلالها لصالحها. اختارتهم الولايات المتحدة كحليف وقدمت لهم الدعم، للحفاظ على موقعها. وتحاول الجمهورية الإسلامية جذبهم إلى جانبها، وإسرائيل تراقبهم وهي مستعدة لمساعدتهم واستخدامهم في إطار الشرق الاوسط الجديد التي تطمح فيه. تدرك تركيا والنظام الجديد الموالي لتركيا في دمشق الحقيقة أنهما على الأقل في الوقت الحالي لا يستطيعان تجاهلهم والقضاء عليهم، لذلك اختارا طريق التفاوض معهم، والقبول بمكان لهم في نظام الحكم الجديد في سوريا وان كان بشكل مؤقت.

هذا الموقع الحساس لقسد، بغض النظر عما إذا كانوا يعتبرون أنفسهم أو يعتبرهم الآخرون يساريين أو لا، يجب التعامل معه بحكمة وواقعية. هناك رأي يعتبر الاتفاق مع نظام أحمد شرع خيانة لمبادئهم وللوهوية القومية الكردية. لكن لا يوجد أي خيانة. قسد، كقوة قومية كردية نشأت في الأصل حول قضية الكرد وربطت وجودها مباشرة بحقوق وقضية الكرد، هدفها المشاركة في السلطة السياسية ليس للانفصال والدولة المستقلة

أوجلان قد أسست أحزاباً سياسية أخرى في المدن، لم يعد أمام حزب العمال الكردستاني خيار سوى نزع السلاح وحل نفسه. ان الطلب الأخير (وليس الشرط) لحزب العمال الكردستاني مقابل نزع السلاح وحل نفسه هو إطلاق سراح أوجلان، وهو ما ليس واضحاً ما إذا كان ستحقق. في الواقع، نزع السلاح وحل حزب العمال الكردستاني سوف يزيح جو الحرب والعسكرة في كردستان الذي لم يكن له أي فائدة للناس سوى المعاناة. أما بالنسبة لقسد، كجناح مسلح لحزب الاتحاد الديمقراطي وموقعه الحالي في المعادلة السياسية لسوريا والمنطقة بشكل عام، كجزء من الحركة القومية للبرجوازية الكردية، مثل القوميين الكرد في الأجزاء الأخرى، هدفها المشاركة في السلطة السياسية في ظل الدولة المركزية السورية. لو سمح نظام الأسد بهذا المشاركة، لكان قد تفاوض معها منذ زمان ومع ذلك، ينبغي عدم تجاهل أن هذه القوة لعبت دوراً إيجابياً في بعض القضايا خلال السنوات ١٠-١٥ الماضية. في الحرب ضد داعش، بالإضافة إلى الوقوف ببطولة ضد هذه القوة الوحشية، منعت تكرار مأساة سنجار في تلك المناطق. كما وفرت قدرًا من الأمن والسلام للمواطنين في المناطق الخاضعة لسيطرتها، وقدمت مرسوم كان متقدم وفريد في جميع أنحاء المنطقة فيما يتعلق بحقوق المرأة، وعدم فرض الهوية القومية في سلطتها، وهذه من أبرز الأدوار الإيجابية.

لكن لا ينبغي أن نستنتج من هذه القضايا أن هذه القوة اي «قسد» او حزب الاتحاد الديمقراطي تقع خارج الحركة القومية البرجوازية الكردية، الى الحد الذي يتم مقارنة تجربتها احيانا بكومونة باريس. بناءً على ذلك، لا يمكن تفسير توقيع الاتفاقية بين أحمد شرع ومظلوم كوباني على أنه خيانة. في الواقع، لا يوجد أي خيانة. الحقيقة هي أن هذه القوة أظهرت اختلافاً في سياستها وعملها عن القوى القومية الكردية التقليدية والاكثُر رجعية. إذا تم مقارنة مرسومها فيما يتعلق بحقوق المرأة ببيع حقوق المرأة في العراق في مزاد علني من قبل أحزاب البارزاني والطالباني من أجل بعض الامتيازات القومية والمالية المهينة، أو إذا تم مقارنة معركة كوباني بمأساة سنجار، فإن الفرق واضح، لكن هذا الاختلاف لا يغير الطبيعة الطبقة والقومية لهذا التيار. لا تحتاج إلى أن تكون اشتراكياً أو شيوعياً أو حتى يسارياً لمحاربة البربرية الإسلامية، ويكفي أن تكون حزباً مدنياً إلى حد ما لتحارب أكثر القوانين والمبادئ والتقاليد الإسلامية ضد المرأة.

في الواقع، ان جزء من سياسات وأعمال قسد هو ناتج امر الواقع للظروف والواقع السياسي والاجتماعي لتلك المناطق